علاقات مصر وألمانيا الغربية الاتحادية(١٩٥٠- ١٩٦٥)م

ايمان شوقي*

تحت اشراف

ا.د| خلف عبدالعظيم الميري** **ا.د| وجيه عبدالصادق عتيق**

المستخلص :

جاء اختيار "علاقات مصر وألمانيا الغربية(١٩٥٠- ١٩٦٥)م"، موضوعا للبحث في محاولة لدراسة طبيعة العلاقات بين البلدين ولاسيما بعد خروج ألمانيا من الحرب العالمية الثانية مهزومة وانقسامها إلى ألمانيا الغربية أو الاتحادية وهى تابعة للمعسكر الغربي الأوروبي وأمريكا، وألمانيا الشرقية الديمقراطية التابعة للمعسكر الشرقي الاتحاد السوفيتي.

أما عن الفترة، فقد تم اختيار عام ١٩٥٠م كبداية لها، نظرا لأنه العام الذي شهد رغبة معظم دول العالم الثالث والعالم العربي رغبتهم في التعامل مع اقتصاد الدول الحديثة الناهض، فجاءت ألمانيا الغربية محققة لهذا الغرض، وتنتهي فترة الدراسة بعام ١٩٦٥م، وهو العام الذي شهد ذروة التأزم في العلاقات بين القاهرة وبون بسبب استمرار الأخيرة في تقديم المساعدات وتعاونها مع إسرائيل في كافة المجالات.

فقد كانت مصر من وجهة نظر السياسة الخارجية الألمانية هي مفتاح الدخول للعالم الثالث بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة، كذلك لم تكن ألمانيا دولة أوروبية معتادة، بل لعبت دورًا فريدًا في التاريخ الأوروبي والعالم، حيث شهدت الفترة من ١٩٥١م حتى ١٩٦٤م ذروة العلاقات بين مصر وألمانيا الاتحادية في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية والثقافية والعلمية والسياسية والعسكرية والتقنية، واستطاعت ألمانيا الاتحادية أن تكون الدولة المفضلة لدى مصر.

*باحثة دكتوراه- قسم التاريخ- كلية البنات – جامعة عين شمس
emy.shawky٢٥١٢١٦@gmail.com
**استاذ التاريخ الحديث- قسم التاريخ – كلية البنات – جامعة عين شمس
***استاذ التاريخ الحديث والمعاصر – كلية الآداب – جامعة القاهرة

الكلمات الدالة : ألمانيا الغربية- بون- علاقات- التعويضات الألمانية

علاقات مصر وألمانيا الغربية (١٩٥٠- ١٩٦٥)م

على الرغم من انقسام ألمانيا إلى دولتين مختلفتين اجتماعيًا وسياسيًا منذ الحرب العالمية الثانية، إلا أن مصر كانت تدعم دائمًا فكرة إعادة توحيد البلدين مرة أخرى تحت راية حكومة "بون"، وفي الوقت نفسه كانت حكومة بون ترى في عبدالناصر أقوى زعيم عربي يمكن ان تتوقف عليه علاقات الشرق والغرب، لكن يبدو ان عاملين كان لهما دورهما في تأزم العلاقات بين البلدين وهما: تحسن العلاقات بين مصر وألمانيا الشرقية من جهة، وسعى ألمانيا الاتحادية الى إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل من جهة أخرى، الامر الذى أدى الى اندلاع أزمة ١٩٦٥م بين القاهرة وبون.

كانت مصر من وجهة نظر السياسة الخارجية الألمانية هي مفتاح الدخول للعالم الثالث بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة، يساعدها على ذلك موقعها ووضعها الاستراتيجي الحيوي والهام، ومن ثم فهي تعتبر القوة الأولى التي لابد أن يحسب حسابها، مما دفع الألمانيتين إلى محاولة توثيق علاقتهما بمصر لتكون بوابة الدخول للعالم الثالث والعالم العربي (شادي،١٩٨٧م، ص ٨٧)، كذلك لم تكن ألمانيا دولة أوروبية معتادة، بل لعبت دورًا فريدًا في التاريخ الأوروبي والعالم(Snyder:١٩٥٧ ,p.٣).

١-العلاقات الدبلوماسية

ولذلك كان من رأي وزارة الخارجية المصرية ضرورة المسارعة الى الاعتراف بحكومة ألمانيا الغربية وتبادل العلاقات الدبلوماسية معها، وبالفعل جاء موافقة مجلس الوزراء على طلب وزارة الخارجية في ١٨ نوفمبر ١٩٥١م(رياسة مجلس الوزراء: كود ٠١٣١٣٥٠- ٠٠٨١).

فكانت مصر أولى الدول العربية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية على مستوى السفراء، وذلك عندما بدأ سفير ألمانيا الغربية باولكه Pawelke عمله في مصر في ١٤ أكتوبر عام ١٩٥٢م.

ولكن سرعان ما أصيبت هذه العلاقات الطيبة بين البلدين بالتوتر، بسبب ما طرأ علي السياسة الألمانية من تغيير واتجاهها إلى عقد اتفاقية التعويضات الألمانية مع إسرائيل، وكذلك بداية عمل الخبراء الألمان في مصر والمعارضة التي واجهته(شادي،١٩٨٧، ص ٩٢).

ولقد شهدت الفترة من ١٩٥١م حتى ١٩٦٤م ذروة العلاقات بين مصر وألمانيا الاتحادية في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية والثقافية والعلمية والسياسية والعسكرية والتقنية، واستطاعت ألمانيا الاتحادية أن تكون الدولة المفضلة لدى مصر(سنو، ١٩٩٩، ص١).

وعلى الجانب الآخر؛ أظهرت معظم دول العالم الثالث والعالم العربي رغبتهم في التعامل مع اقتصاد الدول الحديثة الناهض منذ منتصف عام ١٩٥٠م، فجاءت ألمانيا الغربية محققة لهذا الغرض، وشكلت عنصرًا داعمًا في مشاريع التنمية المصرية من خلال تقديم القروض والخبرة الفنية في المستويات العسكرية والمدنية والسياسية والاقتصادية والتجارية(حيدر، ٢٠١٢م، ص ٦٢).

ونظرًا لأهمية المصالح المشتركة التي تربط بين مصر وألمانيا الاتحادية على كافة المستويات، نجد وزارة الخارجية المصرية تطلب من رئاسة الوزراء المصرية الموافقة على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية، معللة ذلك بأن ألمانيا الغربية ستسترد مكانتها ويكون لها شأن مسموع في المجالين السياسي والاقتصادي.

ومن جهة أخرى فإن مصر بمشاكلها القائمة والمستقبلية في حاجة إلى كسب تأييد الحكومات الأجنبية ومن بينهما حكومة ألمانيا الاتحادية الغربية.

٢-التعويضات الألمانية وأثرها على العلاقات بين القاهرة و بون

فبالنسبة لقضية التعويضات؛ فقد نجحت الحركة الصهيونية وإسرائيل معًا وبالاتفاق مع حكومة ألمانيا الاتحادية نفسها في بث عقده الذنب لدي الشعب الألماني لما حدث لليهود (عتيق، ١٩٩١، ص٢٩،٣٠) وعليه فيستلزم ذلك من ألمانيا دفع التعويضات لإسرائيل.

وفي الثاني عشر من آذار/مارس عام ١٩٥١م أعلنت إسرائيل أنها الدولة الوحيدة التي تمثل اليهود وعليها أن تقبض التعويضات عن المذابح والاضطهاد الذي تعرض له اليهود علي أيدي النازية الألمانية، كما أن إسرائيل هي التي أخذت على عاتقها مسئولية تهجير وحماية ما تبقى من الشعب اليهودي إلى فلسطين، وحددت إسرائيل مبلغ التعويضات بحوالي ألف وخمسمائة مليون دولار واقترحت أن يكون الدفع جزئيًا علي شكل بضائع وعلي عدة سنوات.

وكان رد الفعل الألماني علي ذلك الطلب أن قام مستشار ألمانيا الغربية كونراد اديناور في شهر كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥١م بدعوة ناحوم غولدمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية إلي بدء المفاوضات حول قضية التعويضات.

وعلي الرغم من أن إسرائيل هي البادئة في طلب التعويضات إلا أنها اتخذت أسلوب التمنع المصطنع بحجة الحساسية من عقد مفاوضات مع الحكومة الألمانية، ويبدو أنها سلكت هذا السلوك كنوع من تقوية مركز إسرائيل والضغط علي ألمانيا لقبول طلبات إسرائيل دون أي تعديلات، والدليل علي ذلك أن نقاشًا حاميًا قام داخل الكنيست الإسرائيلي حول قبول الدخول في هذه المفاوضات مع الجانب الألماني أم لا، وكان يتزعم حركة الرفض مناحم بيجن الذي كان يشغل منصب زعيم جماعة الأرغون المتطرفة.

وفي الحادي والعشرين من شهر آذار/مارس ١٩٥٢م، بدأت المباحثات حول قضية التعويضات بين ألمانيا الغربية وإسرائيل من ناحية، وبين ألمانيا الغربية ومؤتمر المطالب اليهودية من ألمانيا الممثل لسبعة وعشرين منظمة يهودية في ٦٧ بلدًا من ناحية أخرى، والذي يدل علي أن إسرائيل ليست هي الممثلة الوحيدة للشعب اليهودي كما كانت تدعي.

وحين وقع خلاف حول قيمة التعويضات وطريقة تسديدها توقفت المفاوضات وأعلن الكنيست رفضه لاستمرار المفاوضات إلا إذا أعلنت ألمانيا عن تحديد برنامج لتسديد التعويضات، واستمرت المفاوضات بشكل غير رسمي حتى تم الاتفاق علي دفع مبلغ ٧١٤ مليون دولار لإسرائيل في مدة تتراوح بين١٢ إلي ١٤ عاما ودفع مبلغ ١٥٧ مليون دولارًا لمؤتمر المطالب اليهودي بالإضافة إلي مبلغ ٦٢ مليون دولارًا تقريبًا للمجلس اليهودي المركزي في ألمانيا.

وقد اعترف موشيه شاريت وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك وقت توقيع الاتفاقية بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر عام ١٩٥٢م بأن:" الاتفاق كان حدثًا فريدًا في العلاقات الدولية..إذ وافق شعب عظيم علي دفع تعويضات لجرائم ارتكبها حكم آخر"، وشهدت الفترة بين ١٨- ٢٢ آذار/ مارس ١٩٥٣م موافقة كلاً من البرلمان الألماني والكنيست الإسرائيلي على الاتفاقية، وتم تبادل وثائق التصديق على الاتفاقية بين إسرائيل وألمانيا الغربية في مركز الأمم المتحدة في نيويورك لتصبح الاتفاقية سارية المفعول ابتدءا من ٢٧ آذار/مارس ١٩٥٣م على أن تنتهي مدتها في مارس عام ١٩٦٥م(عبد الرحمن، تشرين أول/ أكتوبر ١٩٦٦م، ص٥٣-٥٤).

وقد أعرب فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد الخضر حسين- شيخ الجامع الأزهر- لمندوب جريدة الأهرام الخاص، عن ألمه البالغ حين تحدث عن مسألة التعويضات الألمانية لإسرائيل وقال: "لو أن المؤرخين أرادوا أن يؤرخوا أسوأ مثل لأقبح حادث أسيء به إلى الإنسانية ومبادئها في القرن العشرين، لما وجدوا ابلغ من تاريخ هذا الحادث المروع الذي تألبت فيه بعض دول الغرب وعاونت على إخراج أهل فلسطين الشرعيين من بيوتهم وبساتينهم وحقولهم ومتاجرهم ومصانعهم، ليحلوا محلهم فيها أقواما من اليهود الغرباء الذين كانوا أشتاتًا في مختلف أقطار الشرق والغرب، من بلاد روسيا إلى أقصى أودية اليمن وجبالها" (مجلة الأزهر،١٥ فبراير ١٩٥٣، غرة جمادي الآخرة ١٣٧٢هـ، ص ٧٢٢)

٣-عمل الخبراء الألمان في مصر

وأما بالنسبة لعمل الخبراء مع بداية عقد الستينيات عام ١٩٦١م، قرر رئيس الموساد الإسرائيلي آنذاك عايزر هاريل ورئيس المخابرات الألمانية راينهارد جيهلن التعاون المشترك بين الجهازين، رغبة من إسرائيل في مواجهة العرب من خلال المزايا العسكرية التي ستحصل عليها من وراء هذا التعاون.

وعلى الرغم أن هاتين الدولتين لم تكونا تتبادلان العلاقات الدبلوماسية في ذلك الوقت، إلا أن البعض داخل جهاز الموساد الإسرائيلي كان يعي أهمية العلاقات مع ألمانيا وخاصة الاستخباراتية فقد أرادت إسرائيل إنشاء جهاز مخابرات على غرار المخابرات الألمانية النازية الذي وجدوا فيه من وجهة نظرهم الضمانة الحقيقية لأمن إسرائيل.

أما الألمان فقد كانت العقلية مهيأة لتلبية رغبات إسرائيل ليس فقط داخل الجهاز السياسي بل أيضًا داخل الدوائر الأمنية الألمانية والتي بررت تلك العلاقة بالمقولة الشهيرة القائلة: "بان لإسرائيل شبكة قوية داخل كل دول المعسكر الشرقي بفعل انتشار اليهود في كل المستويات الوظيفية الوسطى لتلك الدول وان من مصلحة ألمانيا التعاون مع الموساد بغية الاستفادة من تلك الشبكة".

ولم يمض وقت طويل حتى اتفق الطرفان على أن تمد المخابرات الألمانية الإسرائيليين بما لديها من معلومات عن أجهزة المخابرات لدى العرب عامة ومصر خاصة، ولتأكيد على صدق هذا التعاون قامت المخابرات الألمانية بمد إسرائيل بمعلومات عن إنشاء جهاز المخابرات المصري الوليد ، وكذلك معلومات حول تسليح الجيش المصري وقائمة بأسماء العلماء الألمان المتعاونين مع مصر سواء في ألمانيا أو مصر مما أدى إلى تعرض هؤلاء العلماء لحوادث إما قتل أو تشويه وانتهى بهم الأمر إما إلى المقابر أو العودة إلى بيوتهم مقهورين مهددين حتى أخر العمر بل وأمدوهم أيضًا بأسماء بعض عملاء إسرائيل نفسها في المنطقة العربية، وكانت هذه المعلومات على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لإسرائيل الأمر الذي دفع رئيس الموساد لاتخاذ قرار بالتعاون الكامل مع المخابرات الألمانية في كل المجالات، وذلك بالرغم من عدم وجود أي علاقات دبلوماسية بين البلدين(الوفد، الجمعة ١١ نوفمبر ٢٠١١م).

٤-العلاقات التجارية بين بون والقاهرة

أ- الرسوم الجمركية على مواد الطلاء

ومن الجدير بالذكر أن العلاقات التجارية بين مصر وألمانيا كانت قائمة قبل عقد الخمسينيات؛ فنجد مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٠ سبتمبر ١٩٣٣م يوافق على اعفاء شركة مصر لمصائد الأسماك من دفع الرسوم الجمركية المستحقة على (بويات) مواد طلاء استوردتها من ألمانيا بهدف استعمالها في طلاء المراكب الجديدة.

وعلى الرغم من أن البويات لا تدخل تحت بند الإعفاء الممنوح للشركة لكن نظرًا لكونها من المواد الضرورية للسفن فقد تم الموافقة على إعفاءها من الرسوم الجمركية شريطة أن يكون الإعفاء قاصرًا على البويات المستعملة في طلاء سفن أعالي البحار التي تستغرق في رحلتها مدة لا تقل عن أسبوع(مجلس الوزراء: كود ٠٣٣٩٢١ . ٠٠٨١ ، رقم الدوسية ٧٨ – ٤٣/٣).

ب- تجارة القطن

وقد لعبت تجارة القطن دورًا هامًا في العلاقات التجارية المصرية الألمانية مع بداية عقد الخمسينيات، ففي مذكرة مرفوعة من وزارة الخارجية المصرية إلى مجلس الوزراء نجد أن شركة الأقطان المتحدة بالإسكندرية تقدمت بطلب للموافقة علي عملية تصدير أقطان مصرية إلى ألمانيا بما قيمته مليون جنيه استرليني من المحصول القائم (من أنواع كرنك وجيزة ٣٠ وأشمولي) خارج الاتفاق التجاري المعقود بين مصر وألمانيا الغربية على أن يكون سداد القيمة ضمن الحساب الألماني الإنجليزي بواسطة فتح اعتماد لمدة ٩٠ يومًا من تاريخ وصول الأقطان إلى البنك الألماني، وذلك بضمان منفرد ومشترك من ثلاثة بنوك ألمانية من الدرجة الأولي وضمان من بنك الدولة الألماني لهذه البنوك الثلاثة وكذلك بوليصة تأمين صادرة من مصلحة ضمانات ائتمان التصدير التابعة لوزارة التجارة البريطانية لسداد ٨٥% من الثمن في حالة عدم قدرة المشتركين على السداد ولضمان سداد ٩٠% من ثمن الأقطان في حالة تعذر

تحويل العملة بسبب فرض قيود على هذا التحويل في البلاد المشترية أو بسبب نشوب الحرب الخ، وضمان الشركة مقدمة الطلب بسداد الـ ١٠% الباقية حتى في حالة الحرب.

ونظرًا لأن سداد قيمة الأقطان المصرية في هذه العملية سيكون عن طريق الحساب الألماني الإنجليزي فإن هذه العملية لا تؤثر على الحساب المصري الألماني المفتوح طبقًا للاتفاقية المعقودة بين مصر وألمانيا الغربية، وقد حصلت الشركة مقدمة الطلب على موافقة كلاً من بنك إنجلترا وبنك الدولة الألماني على هذا الإجراء.

وبما أن البنوك المحلية لا تستطيع تمويل هذه العملية دون ضمان الحكومة، كما أن إتمام هذه العملية سيؤدي إلى تصريف جزء من محصول القطن هذا العام الذي يضغط على السوق المحلية فقد أجل الطلب المقدم من الشركة والضمانات على مستشار قسم الرأي بمجلس الدولة، وقد أشار بأن هذه الضمانات يمكن اعتبارها كافية لضمان سداد قيمة الأقطان المصدرة، وقد وافق مجلس الوزراء علي هذه المذكرة بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٥١م(مجلس الوزراء: كود٠٣٧١٦٤- ٠٠٨١)

ومع توقيع اتفاقية التعويضات بين ألمانيا الغربية وإسرائيل، بدأت العلاقات التجارية بين القاهرة وبون في التأزم، فنجد في برقية السفارة الألمانية ببون ١٩٥٦/١/١٩م أنه حين رغبت طلبت ألمانيا زيادة حصة القطن المصدر لها من مصر، آثار الجانب المصري مشكلة زيادة القرض الذي فتح الإسرائيل قيمة الحصة السنوية للتعويضات الألمانية لإسرائيل وكذلك التعديلات التي فتحت لإسرائيل في هذه المعاهدة بخصوص زيادة حصة البضائع الرأسمالية على حساب البضائع الاستهلاكية.

وبناءًا عليه رأت الحكومة المصرية أنه إذا لم تحصل على التسهيلات التي تطلبها من ألمانيا باستمرار التجارة معها على النطاق الذي كانت عليه في السنتين السابقتين فإنها ستعتبر أن هذا الرفض من ناحية ألمانيا هو بمثابة عدم اهتمام بالمحافظة على السوق المصرية والبقاء فيه، الأمر الذي يستلزم معه الاستعاضة عن السلع الألمانية بسلع أخري سواء من الكتلة الشرقية أو الكتلة الغربية والتي سترحب بعودتها إلى السوق المصرية التي خرجت منه بسبب تفضيل مصر التعامل مع ألمانيا(أرشيف البلدان: فيلم ٩٣، محفظة ١٤٠، ملف ٢، محافظ ألمانيا).

وكانت حصة القطن هذه قد اتفق عليها بالتعريفة المخفضة في الخطابات المتبادلة بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٥٤م والتي وجد الالمان أنه من المحتمل عدم استفائها خلال عام ١٩٥٥م وأنها سترحل لعام ١٩٥٦م (مجلس الوزراء: كود ٠٠٢٧٣٣ . ٠٠٨١).

ولما كان القطن المصري ذا أهمية بالنسبة لألمانيا، فقد سارع المستر ألفريد فون كروب صاحب مصانع كروب الشهيرة في ألمانيا يقوم بزيارة مصر يوم ١١ مارس ١٩٥٦ ويغادرها يوم ١٦ منه، وذلك يغرض التفاوض مع المختصين لكي يستورد من مصر قطنًا في نظير تصدير منتجات مصنعة إليها وكذلك إنشاء مصانع لمصر(مجلس الوزراء: كود ٠٠٢٧٣٣ . ٠٠٨١).

ج- الاتفاقية التجارية بين مصر وألمانيا الغربية

ومع توقيع اتفاقية التجارة بين مصر وألمانيا الغربية، نجد أن البروتوكول الملحق به، تم الاتفاق فيه على ما يلي:

أولاً: قائمة السلع المرفقة بهذا البروتوكول تطبق على السلع ذات المنشأ المصري المصدرة إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية في المدة من بدأ سريان الاتفاق التجاري إلى ٣١ ديسمبر ١٩٥٦م ويمكن تعديلها في أي وقت بالاتفاق المتبادل.

ثانياً: يعتبر هذا البروتوكول جزءًا لا يتجزأ من اتفاق التجارة ويبدأ العمل به من تاريخ العمل بالاتفاقية (مجلس الوزراء: كود ٠٠٢٧٣٣ . ٠٠٨١)

وإلحاقًا باتفاقية التجارة المعقودة بين مصر وألمانيا الاتحادية فقد اتفق الطرفان على زيادة وتنمية مواردهما الاقتصادية وأبدت ألمانيا الاتحادية استعدادها لزيادة التعاون الاقتصادي في كل النواحي الزراعية والصناعية على النحو التالي:

أولاً: إرسال الخبراء لإبداء النصيحة فيما يتعلق بالموارد الاقتصادية في مصر وفى إمكانيات تنميتها بالإضافة إلى استعدادها لتمكين ممثلي مصر من مقابلة الخبراء الألمانية لتعريفهم بالنواحي العملية في الحياة الاقتصادية الألمانية.

ثانياً: مساعدة المؤسسات المصرية بتزويدها بالمهمات ونماذج للمصانع والورش لأغراض الإنشاء ولتعليم المواطنين المصريين تعليمًا عمليًا.

ثالثا: للتوصية على مدربين لأغراض التدريب في مصر.

رابعًا: زيادة التدريب النظري والعملي للمواطنين المصريين طبقًا لاقتراحات مصر.

وفى سبيل ذلك ترحب ألمانيا الاتحادية بما يلي:

إذا ما أمكن تشكيل هيئات مختلطة تتعاون فقًا للوصول إلى حلول عملية للمشاكل التي تهم كل من البلدين.

إذا ما مكنت مصر كل من الطلبة والموظفين تحت التمرين الألمان من استكمال تدريتهم المهني بواسطة التدريب العملية.

وتحتفظ كلا البلدين بالحق في إبرام اتفاقات خاصة تتعلق بتطبيق المبادئ المشار إليها سابقًا مجلس الوزراء: كود ٠٠٢٧٣٣ . ٠٠٨١)

وتتضمن قائمة السلع الملحقة بالبروتوكول الملحق باتفاق التجارة على استيراد البطاطس المصرية لأغراض غذائية (محصول مبكر) في حدود مبلغ ٢ مليون (دويتشمارك) مارك ألماني(مجلس الوزراء: كود ٠٠٢٧٣٣ . ٠٠٨١)

فضلاً عن ذلك فقد نص البروتوكول ايضًا على تصدير الأرز المصري الكارجو إلى ألمانيا بكمية قدرها خمسون ألف طن تزامنًا مع تصدير كمية من البصل المصري تقدر بحوالي تسعة عشر ألف طن

أو ما يعادل قيمته مليونًا ونصف مليون من الدولارات الأمريكية وذلك في الفترة من أول مارس حتي ٣١ مايو فقط(مجلس الوزراء: كود ٠٠٢٧٣٠ . ٠٠٨١)

ونجدر الإشارة إلى أنه نصت قائمة السلع الملحقة بالبروتوكول على تصدير كمية غير محددة من البصل الطازج المصري إلى ألمانيا بشرط أن يتم ذلك خلال المدة من أول يناير إلى ٣١ مايو وهو أخر يوم يمكن للبضاع أن تمر فيه من الجمارك الألمانية، إلا أنه يمكن للسلطات المختصة الألمانية مد تلك المدة حتى ١٠ يونيو إذا دعت الحاجة لذلك أو طلب المستوردون الألمان ذلك(مجلس الوزراء: كود ٠٠٢٧٣٣ . ٠٠٨١)

كذلك عملت ألمانيا علي استيراد البصل المجفف المصري بقيمة تقدر بحوالي ١.٥ مليون مارك ألماني(مجلس الوزراء: كود ٠٠٢٧٣٣ . ٠٠٨١)

يضاف إلى ذلك ما تضمنته البروتوكول من تصدير التنبيذ المصري بقيمة تقدر بحوالي ٢٠٠.٠٠٠ مارك ألماني (دويتشمارك) مع مراعاة إمكانية إضافة مبلغ ١٠٠.٠٠٠ مارك ألماني خلال عام ١٩٥٦ في حال استنفاذ القيمة المقررة سالفًا(مجلس الوزراء: كود ٠٠٢٧٣٣ . ٠٠٨١)

كذلك شمل البروتوكول استيراد ألمانيا كمية من الفاكهة والخضروات المصرية، منها استيراد ألمانيا المانجو المصرية المحفوظة والزيتون وورق العنب والباذنجان والخرشوف بقيمة تقدر بحوالي ٢٠٠.٠٠٠مارك ألماني، على أن يتم استيراد أنواع أخري من الفواكه المحفوظة والخضروات تحت مسمي "سلع مختلفة من المواد المصنوعة والمأكولات"(مجلس الوزراء: كود ٠٠٢٧٣٣ . ٠٠٨١)

د- العلاقات الصناعية بين مصر وألمانيا الغربية

ولم تتوقف العلاقات الاقتصادية بين مصر وألمانيا الاتحادية عن هذا الحد، بل شملت أيضا الصناعة فنجد في خلال المباحثات الاقتصادية التي انتهت أول ابريل ١٩٦٣م جاء فيها: أن حكومة ألمانيا الاتحادية تعلق أهمية اقتصادية قومية وتجارية وسياسية خاصة على تصدير فحم الكوك للتخفيف عن كاهل ميزان الفحم الألماني، ولذلك فهي شديدة القلق لعدم تنفيذ عقد توريد فخم الكوك الذي سبق

إبرامه بين شركة الحديد والصلب في حلوان وشركة رايكارشر في عام ١٩٥٧م، وطلبت ألمانيا أن تهتم حكومة الجمهورية العربية المتحدة (مصر) بتنفيذ العقد حتى لا تواجه ألمانيا الاتحادية صعوبات أخري(مجلس الوزراء: كود ٠٠٢٦١٦ . ٠٠٨١)

واستمرارًا للعلاقات الاقتصادية بين البلدين فقد تمت مباحثات بين السيد إبراهيم صبري سفير مصر في بون وبنوك الادخار بألمانيا الاتحادية وهى:

Deutsche Girezentrale

Deutsche Kemmunal Bank

Dusselderf

وتم الاتفاق علي منح الجمهورية العربية المتحدة (مصر) قرضًا قدرة حوالي ٨٠ مليون مارك ألماني بفائدة قدرها ٦% سنويًا لتمويل واردات مصر من السلع والخدمات من ألمانيا الاتحادية ويبدأ سداد المستخدم من هذا الفرض بعد انتهاء خمس سنوات من تاريخ استخدام كل دفعة ولمدة خمس سنوات أخري على أقسام سنوية متساوية(مجلس الوزراء: كود ٠٠٢٦١٦ . ٠٠٨١)

كذلك تم الاتفاق بين البلدين بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٢ على مشروع تنفيذ أول تجربة لنظام بنوك الادخار المحلية بمدينة ميت غمر(مجلس الوزراء: كود ٠٠٢٦١٧ . ٠٠٨١)

وعلى الصعيد القي شملت اتفاقية الدفع استعداد ألمانيا الاتحادية تيسير جميع الإمكانيات في نطاق تعليمات النقد الموجودة بألمانيا وذلك لاستيراد الأفلام المصرية وعقد اتفاقات للتوزيع مع منتجي الأفلام المصرية.

وعلى الجانب الآخر فإن مصر على استعداد لمنح تراخيص لاستيراد وكذلك السماح بتحويل قيمة الأفلام والمواد المتعلقة بالأفلام وذلك في حدود مبلغ ١٥٠.٠٠٠ دويتشمارك (مارك ألماني) سنويًا، وفي حال عدم كفاية هذا المبلغ يلتزم الجانب المصري بفحص أي طلبات أخرى تقدم بعناية واهتمام، على أن

يكون النصيب المستحق للشركات الألمانية من الإيرادات الصافية للأفلام (أسعار ثابتة أو نسبة مئوية مع ضمان حد أدنى) فسيتم تحويلها إلى ألمانيا الغربية (مجلس الوزراء: كود ٠٠٢٧٣٣ . ٠٠٨١)

٥-اتفاقية الطيران

ومن الجدير بالذكر أن مصر وألمانيا الغربية كانتا أعضاء في اتفاقية الطيران المدني الدولية الموقعة في شيكاغو ١٩٤٤/١٢/٧م، ونظرًا لذلك فقد عملت الدولتين على وضع أسس لتنظيم خطوط الطيران بينهما، ولذلك عقد أتفاق للنقل الجوي بينهما لهذا الغرض.

وقد نص الاتفاق الجوي على ما يلي:

١. إعطاء كل من الطرفين للطرف الآخر الحق في نقل المسافرين والبريد والشحنات من إقليم أحد الطرفين إلى إقليم الطرف الآخر.

٢. ينظم الوسائل التي تحدد بمقتضاها الطرق الجوية والوسائل التي يمكن لأي من الطرفين أن يسحب موافقته لتشغيل تلك الطرق.

٣. يجب على كل من الطرفين منح الفرص المتكافئة لشركات الطيران التابعة لهما كما يحدد الواجبات والحقوق لكل منهما.

٤. يتناول معاملة شركات الطيران التابعة لأحد الطرفين في إقليم الطرف الآخر مبينًا التسهيلات التي يجب تقديمها إليها تفصيليًا.

٥. يبين كيفية تحديد الفئات المقررة على الطرق الجوية وطرق الاتفاق عليها ووسيلة تعديلها عند الاختلاف حول قدرها.

٦. يقرر ضرورة تبادل وجهات النظر بين الطرفين تحقيقًا لأكبر قدر من التعاون بينهما لتطبيق وتفسير الاتفاق.

٧. التشاور بناء على طلب أي من الطرفين لا لتعديل الاتفاق فحسب، بل عن اختلاف وجهات النظر في تفسيره أو تطبيقه.

٨. وضع التحكيم الدولي وسيلة لفض المنازعات والخلافات التي تقوم بين الطرفين إذا عجزت المشاورات عن إيجاد حل لها.

٩. يرسم إجراءاته ويقضي بضرورة إبلاغ مجلس منظمة الطيران المدني الدولية بهذا الاتفاق أو أي تعديل عليه(مجلس الوزراء: كود ٠٥١٠٣٣ . ٠٠٨١)

يضاف إلى ذلك أنه تم الاتفاق على أنه إذا لم تقم المؤسسات المهنية من قبل أي من الطرفين المتعاقدين بأعمالها الخاصة بالحركة في أراضي الطرف الآخر عن طريق مكاتبها وبواسطة موظفيها التابعين لها، يجوز للطرف الآخر أن يطلب من تلك المؤسسات أن تعهد بمثل هذه الأعمال إلى هيئة توافق عليها سلطات الطيران لديه وتحمل جنسيته، ومع ذلك يصرح للمؤسسات المعنية في أية حالة بأن يكون لديها الموظفين التابعين لها على أن يخضعوا للقوانين واللوائح المطبقة في هذا الشأن (مجلس الوزراء: كود ٠٥١٠٣٣ . ٠٠٨١)

ويتضح خلال المفاوضات الخاصة باتفاق النقل الجوي بين ألمانيا الاتحادية والجمهورية العربية المتحدة بخصوص حرية تصدير واستيراد مواد الدعاية، فإن الوفد الألماني صرح بأن تشريعات الجمارك في ألمانيا الاتحادية تعفي مواد الدعاية وقوائم الأسعار وجداول المواعيد من الرسوم الجمركية والفرائض الأخرى طالما أنها لا تستورد لهدف البيع، كما تنطبق هذه القاعدة على المطبوعات التي تستوردها وكالات السياحة والخاصة بمحافظ التذاكر وعلامات الأمتعة وغير ذلك.

أما عن مواد الدعاية فتتمثل في: المطبوعات الخاصة بالدعاية والإعلان سواء كانت على هيئة ملفات أو غير ذلك، الكتب الصغيرة، النتائج، الخرائط سواء كانت مصورة أو غير مصورة، لوحات

الإعلان سواء كانت محاطة بإطار أو غير محاطة بإطار، مواد الدعاية المصنوعة من الزجاج والصور الغير محاطة بإطار بشرط ان تكون المواد المذكورة سابقًا ذات طبيعة تظهر بوضوح أنها مواد للدعاية وبشرط أن يكون الغرض الأساسي من استخدامها هو الدعاية للنقل الجوي، وتمنح هذه الامتيازات السابقة على أساس المعاملة بالمثل ولا تعفى قوائم الأسعار وجداول المواعيد إلا إذا كانت متعلقة بخطوط النقل الجوي الدولية (مجلس الوزراء: كود ٠٥١٠٣٣- ٠٠٨١)

قائمة المصادر والمراجع

أولا: وثائق غير منشورة بدار الوثائق القومية

١-رياسة مجلس الوزراء:

١. كود ٠١٣١٣٥٠- ٠٠٨١
٢. كود ٠٣٣٩٢١ . ٠٠٨١
٣. كود٠٣٧١٦٤- ٠٠٨١
٤. كود ٠٠٢٧٣٣ . ٠٠٨١
٥. كود ٠٠٢٧٣٠ . ٠٠٨١
٦. كود ٠٠٢٦١٦ . ٠٠٨١
٧. كود ٠٠٢٦١٧ . ٠٠٨١
٨. كود ٠٥١٠٣٣ . ٠٠٨١

٢-أرشيف البلدان:

١. فيلم ٩٣، محفظة ١٤٠، ملف ٢، محافظ ألمانيا.

ثانيًا: الدوريات

١. مجلة الأزهر: المجلد الخامس والعشرون، الجزء السادس، ١٥ فبراير ١٩٥٣، غرة جمادي الآخرة ١٣٧٢هـ، ص ٧٢٢.

٢. الوفد: البوابة الالكترونية، الجمعة ١١ نوفمبر ٢٠١١م.

ثالثًا: الرسائل العلمية

شادي،خالدة: ١٩٨٧م، *العلاقات بين مصر والدولتين الألمانيتين في فترة الخمسينيات والستينيات (دراسة مقارنة)*، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم لسياسية، قسم العلوم السياسية، إشراف أ.د. إبراهيم صقر.

رابعًا: المراجع باللغة العربية

١. حيدر، عبير: ٢٠١٢م، *السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية وتطورها (١٩٤٩- ٢٠٠٨)م*، الطبعة الأولى، دمشق، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، تاريخ العرب والعالم رقم ٦.

٢. سنو، عبد الرؤوف: ١٩٩٩م، *أزمة العلاقات بين القاهرة وبون عام ١٩٦٥م- ادوار كل من ألمانيا الديمقراطية وإسرائيل وخلفياتها*، أعمال مؤتمر أوروبا والعالم العربي ١٩٢٠-١٩٧٣، بيروت، الناشر الجامعة اللبنانية.

٣. عتيق، وجية: ١٩٩١م، *السياسة الدولية وخفايا العلاقات المصرية الألمانية(١٩٥٦- ١٩٦٥)م*، دار النهضة العربية.

٤. عبد الرحمن، أسعد: تشرين أول/ أكتوبر ١٩٦٦م، *المساعدات الأمريكية والألمانية الغربية لإسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية*، مركز الأبحاث، بيروت، سلسلة حقائق و أرقام رقم ٦.

خامسًا: المراجع الأجنبية

Louis L.Snyder: Basic History of Germany, Van Nostrand, New York, ١٩٥٧.

Egypt,West Gwrmany andvFederal Relations

Eman Shawky
Emy.shawky٢٥١٢١٦@gmail.com

Abstract

The choice of The Relations of Egypt and West Germany (١٩٥٠-١٩٦٥) was a topic for research in an attempt to study the nature of the relations between the two countries, especially after Germany emerged from the Second World War defeated and divided into West or Federal Germany, which is subordinate to the Western European camp, America, and the democratic East Germany. For the eastern camp of the Soviet Union. As for the period, the year ١٩٥٠ was chosen as the beginning of it, given that it is the year that witnessed the desire of most of the third world countries and the Arab world their desire to deal with the emerging economy of modern countries, so West Germany came to achieve this purpose, and the study period ends in ١٩٦٥, which is the year that witnessed The height of the crisis in relations between Cairo and Bonn due to the latter's continued provision of aid and its cooperation with Israel in all fields.

Keywords

RELATIONS
Bonn
West Germany
German Compensation